



خلال التوقيع

اطلاق دورة تدريبية لمراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق وتوقيع بروتوكولات تعاون مع هيئة المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية

أطلقت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع البنك الدولي، في ٢ تشرين الثاني ٢٠١٥، ورشة عمل لمراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق، برعاية وزير المالية علي حسن خليل ممثلاً بالمدير العام للوزارة آلان بيفاني، في فندق هيلتون متروبوليتان بالاس - سن الفيل، في حضور ممثل هيئة المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA جايمس براكينز، المدير الاقليمي للشرق الاوسط في البنك الدولي فريد بلحاج، نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان إيلي عبود، وممثلين عن الأحزاب اللبنانية ورؤساء الهيئات الاقتصادية وحشد من المتخصصين والخبراء والمهتمين.

حيث بلغت نسبة العجز ١٠٪ ونسبة الدين العام الى الناتج المحلي ١٣٤٪ ووصل مستوى الدين العام لما يقارب ٧٠ مليار دولار اميركي وفي ظل تباطؤ الاقتصاد وتراجع النمو وانسداد الافق السياسي والاقتصادي، يبقى الامل بقدرة اللبنانيين ونخبهم بان يخرجوا من المحن اكثر قدرة على العطاء والتجدد من أجل بناء دولة عصرية وعادلة.

فلبنان، وان افتقد الى الموارد الطبيعية فإن ثروته البشرية في الداخل والخارج مكنته من الاستمرار والتطور. وما لقائنا اليوم إلا خير دليل على وجود نخبة مهنية نقابية في هذا المجتمع أبت على نفسها إلا أن تكون نقابة رائدة متطورة وأن تأخذ دورها المنتظر على مساحات الوطن فانبعثت منذ عام ونيف وانتفضت على ذاتها ونفخت عن نفسها غبار الكسل والشلل.

السيدات والسادة، الزميلات والزملاء،
كان لا بد للمجلس الحالي بعد إيلائه الثقة من

اما بلحاج فأكد أن البنك الدولي ملتزم بالشراكة مع النقابة من أجل تقوية جسم المحاسبة المهني ودعم الاصلاحات في هذا المجال، ومشدداً على تحقيق الاهداف الاستراتيجية المحددة لهذه المنطقة لما في ذلك من إنعكاس على الشفافية وتأثير على النمو الاجتماعي والاقتصادي.

أما النقيب عبود فقد قال: قد يرى البعض أنه لمن الغرابة أن نلتقي اليوم في إطلاق هذه الدورة المتخصصة لتدريب مراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق في لبنان حيث لا حسيب ولا رقيب على عمل وأداء الطبقة السياسية. فمع استمرار الشغور الرئاسي وانعكاسه على عمل كل المؤسسات والى ما وصلنا اليه من شلل في عمل الادارة والسلطات الرسمية والمؤسسات الدستورية وعدم معالجة الامور والملفات الملحة التي تهم الناس بمعيشتهم، وفي ظل هذا القلق من التحديات الاقتصادية والمؤشرات السلبية للمالية العامة

كما تم خلال هذه المناسبة توقيع بروتوكولات تعاون مع معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الولايات المتحدة AICPA يستفيد بموجبه جميع اعضاء النقابة من برامج تدريب وشهادات متخصصة من خلال الربط الالكتروني المباشر في: المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS Certificate Program)، تقييم الأعمال (Business Valuation)، التدقيق القضائي (Forensic Accounting) وغيرها من برامج التدريب المتخصصة وبأسعار خاصة.

بعد النشيد الوطني تحدث براكينز، فشدد على أن لبنان "ليس فقط بلداً مهماً بالنسبة للهيئة فحسب، بل هو شريك ديناميكي مهم للولايات المتحدة نظراً لأهمية السوق الشرق أوسطية مشيراً الى أن الامتحان الذي يجري في لبنان منذ العام ٢٠١١، يلاقي النجاح نفسه في الكويت، البحرين والامارات العربية المتحدة.



الحضور



التقيب ايلي عبود



براكينز يلقي كلمة الهيئة الاميركية

مهنية للبدء بالتعاون مع هذه الهيئة وهي الهيئة المهنية الرائدة في العالم من دون منازع، فبعد أن وقعت النقابة بروتوكولي تعاون خلال العام المنصرم مع هيئة المحاسبين المجازين في بريطانيا ACCA وهيئة المحاسبين الاداريين IMA والتي بموجبهما بدأ معهد التدريب التابع للنقابة بتقديم برامج تدريب مهنية عصرية كشهادة DIPIFR وشهادة الدبلوم في معايير التقارير المالية الدولية وشهادة في معايير التدقيق الدولية وشهادة في علوم المحاسبة الادارية. تعلن نقابتكم اليوم توقيع بروتوكول التعاون مع هيئة المحاسبين المجازين في الولايات المتحدة والذي بموجبه يستفيد كافة اعضاء النقابة من برامج تدريب وشهادات متخصصة من خلال الربط الالكتروني المباشر على برامج تدريب متخصصة وبحسومات خاصة بنسبة ٣٥٪.

وفي الختام، أكرر باسمي وباسم مجلس النقابة، تقديم جزيل الشكر الى معالي وزير المالية الاستاذ علي حسن خليل لرعايته الكريمة لهذه الدورة المتخصصة والى الاستاذ فريد بلحاج ممثل البنك الدولي لمواكبة النقابة في نشاطاتها وتقديم لها كل الدعم اللازم لها واتمنى للمشاركين في هذه الدورة التوفيق والنجاح.

عشتم وعاشت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان نقابة مهنية رائدة في

قبل الجمعية العمومية أن يضع خطة عمل طموحة ضمن رؤية مهنية ووطنية شاملة والتي من أهم أهدافها تطبيق برنامج الرقابة النوعية ومراجعة النظر على مكاتب التدقيق في لبنان وذلك من أجل تحسين أدائهم والتأكد من التزامهم بالمتطلبات المهنية الدولية والارتقاء بمهنة تدقيق الحسابات التي تعطي الثقة بجودة البيانات المالية، لما فيه من مصلحة عامة والمساهمة في استقرار الاسواق المالية ونمو الاقتصاد الوطني. فبعد أن تم إعداد دليل الرقابة النوعية لمكاتب التدقيق ودليل مراجعة النظر واعتماد ترجمة المعيار الدولي للرقابة النوعية ISQC1 للمكاتب التي تؤدي مهمات التدقيق ومراجعة البيانات المالية، ومهمات التأكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة، وبعد أن تم إعداد دليل ملف التدقيق وتدريب ما يقارب السبعماية زميل ابتداءً من بداية هذا العام،

قمنا مؤخراً بإنشاء الهيئة المشرفة على الرقابة النوعية وفق متطلبات نظامنا الداخلي برئاسة الاستاذ عرفان اياس وعضوية كل من الدكتور داوود صبح والاستاذ غراهام لوكاس، وهم من المهنيين المشهود لهم بخبرتهم ومناقبيتهم واستقلاليتهم.

أما اليوم فتقيم النقابة برعاية كريمة واحتضان من معالي وزير المالية الاستاذ علي حسن خليل وبالتعاون مع البنك الدولي الداعم الدائم لنشاطات النقابة خلال العام المنصرم ندوة متخصصة لمدة يومين لمراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق بمشاركة ما يقارب الستين مهنياً من لبنان ومصر والاردن حيث أردناها عملاً مهنياً جامعاً على مستوى المنطقة العربية وتفعيلاً لدور اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وذلك من خلال تشكيل نواة مهنية على مستوى الوطن العربي لتقوم بأعمال المراجعة على أداء مكاتب التدقيق في لبنان والمنطقة.

الزميلات والزملاء السيدات والسادة،

في ظل العمل الدؤوب والمتواصل مع هيئة المحاسبين المجازين في الولايات المتحدة للتحضير لهذا الحدث، أردناه أيضاً محطة

لبنان والمنطقة وعاش لبنان



ألان بيفاني مدير عام وزارة المالية



فريد بلحاج المدير الاقليمي للبنك الدولي

ثم ألقى بيفاني كلمة وزير المالية، قال فيها: ”إن تطبيق موضوع الرقابة النوعية ومراجعة النظر من قبل نقابة خبراء المحاسبة المجازين خطوة تلقي مسؤولية كبيرة على مكاتب التدقيق، وذلك من خلال إعارة أهمية كبيرة لمراجعة تقاريرهم من قبل جهة مستقلة لتقييم ما إذا كان نظام رقابة الجودة الداخلية مصمم بصورة مناسبة ويعمل بكفاءة بحيث يزود الجهات بضمائم مناسبة حول مدى اتباع الجهات للسياسات والاجراءات والمعايير المطبقة.



بلحاج، عبود، بيفاني، براكينز

وأردف: ”أما من ناحية وزارة المالية، فقد عمدنا الى السير بإصلاحات بنوية كبيرة وبأعمال تأسيسية سوف تسمح للدولة بالنهوض والبناء على هذه الخطوات، وأذكر منها إعادة تكوين الحسابات المالية للدولة اللبنانية منذ عام 1993. ونحن في طور إنجاز ما تبقى منها“. واعلن عن انجاز العديد من الاصلاحات في إطار إعداد الموازنة العامة وآلية تنفيذها، وهي معتمدة الآن رغم عدم التصويت على النص، كما أدخلنا تسميات جديدة والتحسينات في مراقبة الانفاق، وطورنا الانظمة المعلوماتية للإنفاق والضرائب على حد سواء، حتى أصبحنا من أكثر الوحدات تطورا في البلد لهذه الناحية، ولا سيما أن الوزارة باشرت منذ فترة بأنظمة التصريح والتسيد الالكتروني، وهي تعد لتطورات جديدة“.



براكينز وسميث مع النقيب وأعضاء من مجلس النقابة

وفي الختام، وقع النقيب عبود وبراكينز بروتوكول تعاون بين نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وهيئة المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأميركية AICPA، وأقيم كوكتيل للمناسبة.

وفي 4 و5 تشرين الثاني تم تنظيم ورشة عمل لمراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق في المعهد المالي - معهد باسل فليحان.



مديرة الحوكمة في مجموعة البنك الدولي تدعو نقابة خبراء المحاسبة للتعاون مع وزارة المالية بدراسة متخصصة لتقييم الأسس التي بموجبها تم تحضير حسابات الدولة عن السنوات السابقة

استقبل نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان إيلي عبود وأعضاء من مجلس النقابة في دار النقابة، مديرة الحوكمة في مجموعة البنك الدولي الأستاذة سامية مصادق، ترافقها ممثلة البنك الدولي في لبنان الأستاذة ريماء قطيش، خلال زيارتها الى لبنان.

الى ما قامت وتقوم به النقابة من عمل لتحسين أداء أعضائها بهدف الإرتقاء بالمهنة، بالإضافة الى التنسيق مع كافة الهيئات الرقابية والمهنية المحلية والاقليمية، ولما تقوم به من دور محوري على الصعيدين المحلي والعربي لتطوير المهنة.

كما شكر النقيب عبود الأستاذة مصادق على مواكبة ودعم مجموعة البنك الدولي الدائم لنشاطات النقابة المهنية إن في لبنان أو على مستوى المنطقة.

تم خلاله تدريب ١٥٠ محاسباً من القطاع العام وأعضاء من نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان.

كما أثنت على مبادرة النقابة على حضّ السلطتين التشريعية والتنفيذية للبدء بتطبيق هذه المعايير والتي تتطلب إعداد حسابات الدولة على مبدأ الاستحقاق لما له من أهمية لتعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة ومشاركة الرأي العام في مالية الدولة مما يساعد في إصدار بيانات مالية شفافة. كذلك تم التطرق

جاء هذا الاجتماع في سياق زيارة الأستاذة مصادق الى لبنان للتواصل مع مسؤولين من وزارة المالية، مجلس النواب، ديوان المحاسبة، مصرف لبنان، المعهد المالي ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بهدف تقييم التقدم الذي جرى حول تعزيز إعداد التقارير المالية والمساءلة والتقارير في القطاعين العام والخاص والعمل على الاتفاق على إجراءات تهدف الى تسريع دعم برنامج الإصلاح في لبنان.

وتقدمت مصادق خلال الاجتماع باقتراح باسم البنك الدولي من أجل مساهمة النقابة، من خلال لجنة متخصصة مستقلة، في التعاون مع وزارة المالية في القيام بدراسة متخصصة تهدف إلى تقييم الأسس والقواعد التي بموجبها تم تحضير حسابات الدولة عن السنوات السابقة. حيث أكد النقيب على استعداد النقابة الدائم وضع كل طاقاتها في خدمة القطاع العام.

وأثنت مصادق على دور النقابة الذي تقوم به لناحية تطوير أداء المالية العامة والذي تجلى بتنظيم النقابة للمؤتمر العلمي حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والذي





النقيبين أبو شقرا وعبود مع الرئيس حسين الحسيني والزملاء

بمناسبة صدور كتابه: مهنة خبراء المحاسبة في لبنان

النقابة تكرم النقيب وأئل ابو شقرا

احتفلت نقابة خبراء المحاسبة بتكريم النقيب السابق وأئل ابو شقرا، بمناسبة صدور كتابه «مهنة خبراء المحاسبة في لبنان» في قاعة قصر الاونيسكو، بحضور الرئيس حسين الحسيني، نجيب ابو مرعي ممثلاً الرئيس سعد الحريري، النائب معين المرعبي، العقيد يوسف خوري حنا ممثلاً قائد الجيش العماد جان قهوجي، ممثل المجلس المذهبي الدرزي فاروق الجردي، وعدد من الشخصيات الحزبية، والادارية، والاقتصادية.

قيادي نقابي مهني بامتياز أعطى المهنة وبيئة الاعمال والاقتصاد الوطني من دون حساب، وسطر بممارسته لمسؤولياته النقابية نهجاً وفكراً نقابياً من خلال رؤية واضحة وهادفة والا هم من ذلك ضمن اطار اخلاقي وسلوك مهني راق يتحدى به ورفع شأن مستوى مهنة تدقيق الحسابات في لبنان والمنطقة.

عندما سؤل النقيب ابو شقرا من قبل وزير المالية في العام 1996 وذلك قبل أول انتخابات جرت بعد تنظيم المهنة بموجب قانون 364، ما هو مشروعك النقابي؟ فكان الجواب تطبيق برنامج الرقابة النوعية ومراجعة النظر من أجل تحسين أداء مكاتب التدقيق وشراء قطعة أرض مستقلة للنقابة من أجل بناء بيت المحاسب المجاز / بيت مدقق الحسابات.

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية، تُصرّ نقابة خبراء المحاسبة المجازين على بناء نقابة عصرية تلبى طموحات أعضائها وتواكب متطلبات المهنة عالمياً .

وأضاف: وعلى اثر نيل المجلس الحالي ثقة الجمعية العمومية منذ حوالي العشرين شهراً وفي اطار الخطة الهادفة الى تطبيق برنامج الرقابة النوعية على أداء أعضائها، قامت

اليه كل دولة عصرية، فترسخ لدي قناعة بتعاون الدولة مع القطاع الخاص، هذا التعاون الذي اعطى مثاله بعد ان نجح في حملة توعية لاهداف وثقافة مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها الفعال في المجتمع»

وتحدث حميّه عن «الأنظمة المحاسبية والانجازات التي اوردها أبو شقرا في كتابه، والتي ساعدت في تأمين إحصائيات وضعت في خدمة الدولة، والوقوف على حقيقة الواقع المالي والاقتصادي، وأمنت معلومات تحتاجها الدولة لوضع محاسبتها الوطنية، كما خلقت فرصا ايجابية ساعدت المستثمرين في اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية».

والقى النقيب ايلى عبود كلمة، قال فيها: القيادة أكانت وطنية أو نقابية أو غيرها تعمل في خدمة العموم والمصلحة العامة هي فكر وعلم ورؤيا، وقبل أي شيء هي الالتزام بالمبادئ والقيم والاخلاق في ممارسة المسؤولية والقدرة على ممارسة هذه المسؤولية النقابية أو الوطنية من دون أي خلفية طائفية أو مذهبية أو مصلحة حزبية ضيقة وما أوجنا اليوم الى هذه الصفات القيادية على كافة المستويات وخاصة في ادارة شؤون البلاد والعباد، وهي السبيل الوحيد لبناء دولة عصرية وقوية وعادلة تلبى طموحاتنا.

بعد النشيد الوطني، القى رئيس اتحاد المصارف العربية السابق رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طرييه كلمة، أكد فيها أن «وأئل ابو شقرا شعلة لن تنطفئ، ونحتفل بكتابه المرجعي عن مهنة خبراء المحاسبة التي كرس لها الجزء الاكبر من حياته، حيث كان نقيباً لمدة 17 عاما، وأول رئيس لنقباء خبراء المحاسبة الدوليين الناطقين بالفرنسية»

وعدد طرييه الكثير من المراحل التي عمل فيها ابو شقرا على تنظيم المهنة، والانجازات التي حققها، ووصفه بـ«الشخصية الغنية التي لا يمكن وضعها ضمن إطار، فهو مبادر سار على الواقع وافكار الموروثة، وأراد لمهنته ان ترتقي وعرف انها لن تتجح ان لم تتعاون مع الدولة، فكانت فاتحة سلسلة من التشريعات بنيها سوياً حتى إكتمل الصرح نظاماً محاسبياً مصرفياً نقل البلد من عهد محاسبة البسطاء إلى عهد خبراء المحاسبة المجازين».

واستعرض الوزير السابق عادل حميّه الفترة التي كان فيها وزيراً للمالية، والتقى بالنقيب ابو شقرا، و«جرى التعاون في القطاع المصرفي والتشريعي والمحاسبي، وكل ما تفتقر اليه الدولة على هذا الصعيد، وكانت له تطلعات تنظيمية واهداف من شأنها ان تحقق ما تتطلع



النقيب عبود يقدم درع النقابة للنقيب أبو شقرا بحضور الوزير حمية، الرئيس الحسيني والدكتور طرييه

النقابة بعدة خطوات ابرزها تأمين تدريب مهني حول دليل ملف التدقيق لما يقارب الـ 750 محاسباً مجازاً، وتشكيل الهيئة المشرفة على الرقابة النوعية بناءً على متطلبات النظام الداخلي، إضافة الى تدريب ستين مراجعاً معتمداً للقيام بأعمال مراجعة النظر من لبنان ومصر والاردن، من قبل اختصاصيين من معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الولايات المتحدة (AICPA).

وبادرت النقابة أيضاً الى تأمين برامج تدريب علمية حديثة لمتدربيها وأعضائها بناءً على عدة بروتوكولات التعاون وقعتها النقابة مع الهيئات المهنية الدولية.

وبهدف خلق دينامية جديدة في التشريع وشراكة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة والمهنة الحرة في لبنان من جهة أخرى، عملت النقابة على توقيع بروتوكول تعاون مع نقابة المحامين في بيروت لضمّ جهود النقابيتين وللمساهمة في تطوير التشريع في مجالات المالية العامة والضرائب والتجارة والاقتصاد والأسواق المالية وغيرها، وذلك في ظل الغموض الذي يلف العديد من مشاريع القوانين وغياب الرؤية الواضحة التي لا تتماشى مع متطلبات العصر. واهم هذه القوانين قانون التجارة اللبناني حيث تشارك النقابة وبكل فعالية بمناقشة مشروع تعديل هذا القانون ضمن اعمال اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الادارة والعدل، هكذا، بالعمل والتواصل الفعّال والمستمر، تم تفعيل دور النقابة وإعادة الثقة بها دولياً من خلال ممارستها المهنية والتزامها بشروط عضويتها في الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ،

وما مؤتمرينا الدوليين التاسع عشر والعشرين الذين نظما خلال العام الحالي والفائت والمشاركة الدولية والعربية الكثيفة بهما الا خير دليل على دور وحضور النقابة المهني على مستوى المنطقة والعالم.

هذا، ووسط الاصطفافات السياسية والمصالح

الشخصية الضيّقة، انتفضت نقابة خبراء المحاسبة المجازين على ذاتها، ضمن رؤية وممارسة مهنية نقابية ووطنية، لتكون مؤسسة نقابية بامتياز، رائدة ومتطورة، ومثالا يحتذى به في القطاعات الاخرى. وستستمر في النهج الذي رسمته ، من اجل تفعيل دورها ولكي يمثل أعضاؤها قيمة مضافة خلاقة على كافة مساحات الوطن.

وختم عبود قائلاً : وائل ابو شقرا، لقد خسرتك الجمعية العمومية، لقد خسرتك النقابة في انتخابات النقابة للعام 1996، فأنت ديمقراطي لبق الى ابعد الحدود لكنك متطرف حتى العظم في الدفاع عن المهنة والنقابة وأعضائها.

نعم، ايها الديمقراطي لقد خسرتك النقابة خلال ذاك العام وبرأيي المتواضع، خسرتك الندوة البرلمانية والسلطة التنفيذية خلال تلك الحقبة وهي حقبة الوصاية على مقدرات ومفاصل البلد، حقبة الازلام والاستنزاهم والتي لا نزال حتى اليوم نعاني من مفاعيلها السلبية على مجتمعنا اللبناني، لكنك ربحت نفسك ومارست قناعاتك وأرائك الحرة، فما نفع الانسان إذا ربح العالم كله وخسر نفسه. فبعد ما يقارب العقدين أيقن الاقربون والابعدون بأن الفكر المهني النقابي الوطني الذي يتحلى به أمثال النقيب وائل أبو شقرا هو الفكر الاكثري في نقابتنا، هذا الفكر الذي لن يقبل بعد اليوم أن يستلم زمام القيادة الا الخانات المهنية النقابية التي تتمتع برؤية واضحة ومتجردة عن كل ما هو سياسي وفئوي ضيق، فلا تعمل الا للنقابة وللنقابة فقط.

وعلى امل تعميم تجربة هذا الفكر الى الحياة

السياسية الوطنية.

وكانت كلمة للنقيب المكرم ابو شقرا، قال فيها: «العطاء واجب وطني، والإنجازات هدف للبناء، ولكل قطاع دوره في ذلك، وقطاعنا المهني الذي انتفض من واقعه الأليم إلى الأنظمة والتشريعات اعتباراً من تأسيس أول نقابة عام 1964، وذلك بهدف تحقيق بناء الذات والاستفادة من غنى علومه وأهدافه. كانت أسس نجاحنا تكمن في حب المهنة واتباع المسار المبرمج لتعميم الفكر المحاسبي وثقافته، وما يحملان في طياتهما من العمل البناء والإرادة الثابتة كثبات الأرقام التي لا تتغير، والمفعمة بالوسائل الداعمة لعالمي المال والاقتصاد. هذا ما تسنى لي ولزملائي الذين رافقوني في هذه المسيرة في تحقيقه».

وأضاف: ”كانت أولى انطلاقتي معهم، يوم تحملت مسؤوليات في النقابة اعتباراً من عام 1965 ولغاية أوائل عام 1977، حيث أولاني زملائي ثقتهم وانتخبت نقيباً في هذا العام، واستمررت في حمل هذه المسؤولية لغاية عام 1994، واتبعت سياسة انطلقت من رؤيتي وقربي لهذه المهنة، عبرت عنها في مقال كتبت بهذا المنحى ونشر في حينه، تضمن مدى تعاطفي معها، وكان بعنوان ”المحاسبة جماد أم جمال“، اقتطفت منه بعض الفقرات لهذه المناسبة، تضمنت الآتي: دعيت لأقول في المحاسبة ما يتدوقه من يجهلها، وينفر إذا سمع بها. فكتبت إليهم هذه الكلمة لأدعوهم إلى التقرب من هذه المهنة المرهفة التي تمتاز بتعاطفها وقربها منهم. وأقول لهم: ”إن مهنة المحاسبة هي الأكثر اندفاعاً في مجالات الخلق والإبداع، لأنها نظريات بنيت على العمليات والتطبيق. وهي



النقيب عبود

وأشاد بـ "الدور الفعال والمشكور للذين أسهموا في تسريع وتحقيق هذا الإنجاز في عهد الرئيس المرحوم الياس الهراوي، وعناية أصحاب الدولة الرئيس نبيه بري، والرئيس المرحوم رفيق الحريري، والرئيس فؤاد السنيورة ووزير المالية في حينه، والوزراء بهيج طيارة وأنور الخليل، مروان حمادة، عادل حمية والمرحوم علي الخليل"، ومضيفاً: "كما أتوجه بتحياتي وتقديري وشكري للرئيس حسين الحسيني على موافقه وإيجابيته وتفهمه لأهمية تنظيم المهنة وتأييده لقضاياها في مراحل عديدة سابقة لإقرار قانون المهنة. والتحية لروح المرحوم زكي مزبودي صديق المهنة الذي شاركنا في العديد من المناسبات المحلية والعربية وحمله لواء المهنة أينما وجد".

وتابع: "لا بد لي أن أشكر جميع الذين كان لهم وقفة دعم وتعزيز في تعجيل إصدار القانون قبل انعقاد الهيئة العامة لمجلس النواب بتاريخ إقرار القانون عام 1994، ومن بينهم رئيس لجنة الإدارة والعدل في حينه أوغست باخوس، ومقرر اللجنة عصام نعمان، رئيس لجنة المال والموازنة في حينه سمير عازار، حيث تحقق هذا الإنجاز القانوني في ظل مسؤولياتهم وإيجابيتهم وتحسهم بأهمية تنظيم المهنة. ولن أنسى أن أبعث بالتحية لروح المرحوم خطار شبلي الذي كانت له الأيادي البيضاء على المهنة وتشريعاتها، والبصمات الهامة التي تركها أثناء توليه مهام مديرية المالية العامة".

فأحب الأمور إلي أقربها مني».

وقال: "أختصر تعريف المهنة على أنها ليست قيوداً ونتائج فحسب، بل هي ركيزة بنية لإقتصاد مزدهر ومالية فاعلة، ورؤية واضحة لخطة إنمائية مستدامة. انطلقت من هذا التعاطف، وقررت تحقيق كل ما يلزم بالعمل الدؤوب، وعدم الملل مهما طالت المسيرة إرضاء للضمير والوصول إلى كامل حقوق المهنة وأبنائها في لبنان، ومشاركتها عربياً ودولياً. ولم يكن ذلك حلماً بقدر ما هو شعور قادمي مع زملائي إلى تحقيق إنجازات تجاوزت كل العقبات والصعوبات والإعراضات، وبإيمان منا أن لا شيء يمنعنا من الوصول إلى الهدف، فكانت رحلتنا مع المهنة رحلة العطاء والبناء والإنجاز حتى في زمن الحرب والشقاء، رحلة الواجب والأداء بالإيمان المسؤول".

وأضاف: "كان لنا ما أردنا من خلال القفزات والمراحل التي أوردتها في الكتاب، والتي امتدت منذ عام 1964 لغاية 1995 وكان فيها:

- نجاح حملة التوعية والتعريف عن أهمية المهنة في المجتمعات، ومن أنها حاجة مطلوبة لهم وللدولة ولأبناء المهنة معاً.
- تحقيق الأنظمة والمعايير والقوانين وسواها، التي كانت تقتدر إليها المهنة في لبنان رغم كثرتها عربياً ودولياً
- خلق أجواء التعاون وتحقيق التكامل في الأدوار بين النقابة والدولة والقطاعات الاقتصادية والمالية.
- المشاركة العربية والدولية، والتعاون بين وزارتي المالية والإقتصاد، ووزارة المال الفرنسية ونقابة خبراء المحاسبة في فرنسا، والإنتساب إلى الإتحادات العربية والدولية، وعلى الأخص منها الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC - نيويورك، والإتحاد الدولي لخبراء المحاسبة الناطقين بالفرنسية «FIDEF» - باريس. وآخر المطاف، تم تتويج هذه الإنجازات بإقرار قانون مزاوله المهنة في لبنان رقم 364/94 الذي صدر عام 1994 والذي أخذ منا جهداً ومتابعة وملاحقة استمرت ثلاثين عاماً».



النقيب ابو شقرا

أكثرهم قابلية للتعديل والتجديد، ومجاراة للتطور الاقتصادي الدائب».

وتابع: "هذا ما أعطى مزاولها ميزة أكبر في مجالات العطاء، وما فرض عليه شروطاً للنجاح، وما وجب أن يتحلى به من ذكاء وأخلاق وحب لها، وتأهيل بعلمها العالية وخبرتها المواكبة، ما وفر لها المناخات التي أخرجتها من عزلة وجمود اتصفت بهما عن جهل لحقيقتها وعن ضيق لمفهوم مهماتها، وحصرها في عملية كتابة الحسابات، الأمر الذي جعل المحاسب في زمن مر أن ينطوي على نفسه ولا يعيش إلا عالمه الدفترى"، معتبراً ان "المفهوم الحقيقي للمهنة الذي يسود العالم المتحضر اليوم، يكمن في النظرة المتقدمة إليها وإلى مهماتها ونتائجها، باعتبارها علم يواكب التقدم العصري للقطاعات المكونة للاقتصاد القومي، ولأن أهداف المحاسبة تتلخص بالكشف والتحليل الواقعي للوضع المالي ولنتائج الأعمال».

وأردف: "ما أكسب المحاسبة الأهمية أيضاً، هو اعتبارها صمام الأمان والعين الساهرة، ومن أنها مصدر للراحة والثقة في المؤسسة. وهذا المفهوم السليم أخرج المحاسب من عزلته ودفع بالمهنة إلى إشعار المجتمع بقربها إليه، وبأنها جمال يرافق الإنسان، وما دامت المحاسبة بهذه الطرافة والمرونة ولطف الملقى، لم يعد من الجائز الإساءة إليها والنفور منها"، مشيراً إلى أن "علومها وأساليبها وأدواتها تجمعت لخدمة المجتمع ورفاهيته،

وأردف قائلاً: المطلوب من الوزارة الكثير من الأمور، ومن بينها:

- تعزيز تكامل أدوار الرقابة بين أبناء المهنة ومراقبي الضرائب على الدخل
- تفعيل دور المجلس الأعلى المحاسبي.
- تصحيح مرسوم تصنيف مكاتب المحاسبة بما يتوافق مع قانون تنظيم المهنة رقم 364/94 وضمان حقوق أعضاء النقابة.
- استكمال تطبيق المادة 59 من نفس القانون لجهة أعمال الرقابة على كامل المكلفين على أساس الريح الحقيقي».

وتابع: ”إن كل ما تحقق جاء يمثل ما أردنا وما نحتاج إليه على الصعيدين المحلي والعالمي، أما ما هو مطلوب اليوم يتمثل بالمحافظة على هذه الإنجازات وتأمين مواكبتها الدائمة لتطوراتها وفقاً للأحداث المالية والاقتصادية التي نشهد تقلباتها بين يوم وآخر. إن كل ذلك أُلزمني بأن أدون في كتابي الموضوع بين أيديكم تاريخ المهنة في لبنان، أملاً أن يستمر التدوين من بعدي لتبقى المهنة في لبنان محافظة على مواكبة أحداثها وتاريخها».

وتوجه إلى النقيب بالقول: ”تعمل جادا مع أعضاء المجلس لإعادة الثقة بنقابتنا التي أدى الإسهام والممارسات السياسية والطائفية، إلى تجاوز قانونها مع نظامها الداخلي ومصالحها وحقوقها محليا وعالميا. إنها مسؤوليتنا المهنية والوطنية تجاه زملائنا وأجيالهم وتجاه مجتمعنا في العمل الدؤوب لرفع راية العلم والثقافة، والقضاء على آفة الجهل والحقده. وكلي ثقة بك أيها النقيب وبأعضاء المجلس بأنكم ستقومون بما يلزم، خصوصا أن مساركم الحالي يشهد على عزمكم في تحقيق الهدف المنشود والمكانة المرموقة».

وأضاف: ”إن أرقى وسائل البناء وأنجحها تنطلق من العمل الجماعي المؤمن بالهدف الواحد السامي. وزملائي مدعوون إلى تكثيف الجهود وحرص الصفوف، وحمل المسؤولية بقوة الإيمان بالهدف والمصير الواحد، ودعم النقيب وأعضاء المجلس في مساهمهم. وبذلك نحقق

تحسين العلم بالثقافة بكل معانيها الإنسانية والحياتية والإجتماعية والأخلاقية، والتسامي في التعاطي، والتعالي في الممارسة البناءة والمسؤولة. إنها حصانة المجتمع، إنها الحضارة الراقية بكل معانيها. كما علينا أن ندعم حريتنا بالنظام الذي يضمن معاني هذه الحرية، وتبويج الإستقلال بإسترداد القرار الذاتي والإرادة الفاعلة».

وتابع: ”إن ما تفضل به طريبه بكلمته التي أسهب فيها عرضه لأعمالنا المشتركة، والتي دامت ما يزيد عن 35 عاما، شكلت لي تاريخا لا ينسى مع رجل علم ووفاء ومكانة رفيعة. لم يخل علينا في حينه بتقديم الأبحاث المهنية والضرائبية في مؤتمرات عقدناها، وأذكر منها مشاركته في مؤتمر الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب في تونس، وعودتنا عن طريق قبرص لانقطاع وسائل النقل الجوي إلى لبنان بسبب الإجتياح الاسرائيلي، ويوم كانت رحلتنا الشاقة بين قبرص وبيروت على متن سفينة نقل بضائع، واعتراض الطراد الاسرائيلي لنا في عرض البحر، وتأخيرنا مدة زادت عن الساعتين قبل السماح للسفينة بدخول مرفأ ضبية الخاص في بيروت. ومشاركة طريبه الآن في هذا الحفل هي شهادة أعتز بها. وأعجز بالشكر عن إيفائه حقه ومنزلته».

وختم: ”أما ما أكرمني به حمية في كلمته وحضوره يؤكد مدى التعاون الذي كان بيننا طوال فترة حملته مسؤولية وزارة المالية، ودعمه الدائم الذي شكل جسر تواصل مع هذه الوزارة، وكانت له مواقف مشرفة وإيمان بضرورة التقيد بالتشريعات المهنية وعدم تهاون الوزارة في حال مخالفتها، انطلاقا مما يتمتع به من حس بالمسؤولية وقدرة على تحملها، مسجلا له كل

شكر وتقدير ومحبة واعتزاز بصدافته. أما أنت أيها النقيب وأعضاء مجلس النقابة فإن



الحضور

عملكم الجاد لهو أكبر دليل على قدرتكم على تحملكم المسؤولية، رغم ما يواجه نشاطاتكم من صعوبات، وسعيكم الدائم لإعادة الثقة بالنقابة أولا وتحقيق إنجازاتكم ثانيا المتمثلة بأعمال التأهيل المستمر، والرقابة على الأداء، والتواجد المحلي والعربي والدولي، وتعاونكم وتوقيع البروتوكولات مع الهيئات المعنية التي فيها مصلحة النقابة وأعضائها في إبقاء لبنان على الخارطة العالمية في حقل المال والاقتصاد. والشكر الكبير لجميع من تفضل وشاركنا هذه المناسبة التي أكرمتوني فيها وأنا لا أزال على قيد الحياة».

ثم وقع النقيب أبو شقرا الكتاب خلال حفل كوكبيل.



مشاركة النقابة في المؤتمر العربي المهني الأول لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

بوضع الأسس له من خلال تنظيم ورشة عمل في بيروت لأعضاء من الاتحاد بهدف تشكيل نواة من المهنيين الاختصاصيين لمراجعة أداء مدققي الحسابات المنطقة العربية وذلك للمساهمة في تحسين جودة التقارير المالية.

كما أوضح عبود أن التواصل الدائم مع الهيئات الرقابية والمهنية والدولية المختلفة وخلق دينامية جديدة من التعاون بينها هو حجر الزاوية للنجاح المهني مما يحقق المصلحة المهنية لدى جميع أعضاء الأتحاد.

شارك النقيب عبود في المؤتمر بورقة عمل عرض خلالها أسس نوعية التدقيق والتحديات التي تواجه الواقع المهني العربي للقيام بمهامه. كما قدم عبود خارطة طريق ورؤيا شاملة لتنفيذ دور اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، والذي هو الهيئة الرسمية المعتمدة لجميع المهنيين العرب في شتى أنحاء الدول العربية، بهدف الإرتقاء بالمهنة والتي تبدأ بتحسين أداء المهنيين من خلال التدريب والتطوير المستمر والالتزام ببرامج الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق. هذا السعي لتحسين الاداء من خلال برامج الرقابة النوعية كانت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان قد بدأت

شاركت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ضمن وفد من النقابة برئاسة النقيب أيلي عبود تضمن أعضاء من مجلس النقابة و45 زميلاً في فعاليات المؤتمر العربي المهني الأول لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بعنوان: مهنة المحاسبة والمراجعة في العالم العربي الواقع والمرتجى يومي 20 و21 شباط/ فبراير 2016 في فندق ماريوت القاهرة.

هدف المؤتمر الى تطوير وتنمية المهارات وتبادل الخبرات والمعرفة وتعزيز العلاقات المهنية بين المحاسبين والمراجعين العرب للمساهمة في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في العالم العربي وشارك فيه ممثلين عن المنظمات المهنية الدولية.



النقيب عبود يتسلم الدرع من
رئيس الاتحاد حاتم القواسمي

مشاركة النقابة في مؤتمر جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين الحادي عشر

شاركت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ضمن فعاليات مؤتمر جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين الحادي عشر نحو عالمية مهنة المحاسبة والتدقيق والذي اقيم في 9 و10 أيلول 2015 في عمان. ترأس الوفد نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان الأستاذ ايلي عبود والذي قدم ورقة عمل ضمن محور «دور الممارسات المهنية في الارتقاء بمهنة التدقيق» بعنوان الممارسات المهنية وتعزيز مهنة التدقيق.



بروتوكول تعاون بين نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ونقابة المحامين في بيروت

والمؤشرات السلبية للمالية العامة وفي ظل تراجع النمو والظروف الصعبة التي يمر بها لبنان، بدءاً من الشلل في عمل الإدارات والمؤسسات الدستورية وصولاً إلى عدم معالجة الأمور الأساسية والملفات الحياتية، يأتي لقاءنا اليوم في بيت المحامي ليعكس الإرادة القوية وفعالية الطاقات المهنية وتعاونها وضم جهودها إلى بعضها البعض مما يعزز قدرة اللبنانيين على تخطيهم المحن والمصاعب التي يواجهونها وذلك من خلال تعميم تجربة القطاع الخاص والمهن الحرة وهي عصب الحياة الوطنية، إلى إدارة القطاع العام وخلق دينامية جديدة في عملية المشاركة لتطوير الأنظمة والقوانين. عندما أتكلم عن إدارة القطاع العام، لا يسعني إلا أن أثنى على الممارسة الإدارية الرؤيوية الراقية لمدير عام وزارة المالية ومدير عام وزارة العدل الموجودين معنا اليوم. إنها شهادة مهنية موضوعية عن دورهما الحيوي والجهود التي يبذلونها والمناقبية التي يتحلون بها.»

أضاف: «تساءلون لماذا هذا التعاون بين نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان في هذا التوقيت بالذات وما هي أهدافه؟ فبعد التجربة التي خضت غمارها خلال السنة والنصف مع فريق عمل من الزملاء ممثلاً نقابتي في مناقشة مشروع تعديل قانون التجارة اللبناني ووضع ملاحظات

انكباً على المعرفة، والتدريب المستدام، والامتثال للمعايير المهنية، وورش العمل والشراكة العلمية مع نقابات خارجية وهيئات دولية. ولكل من نقابة المحامين ونقابة خبراء المحاسبة معهد تابع لها. وأحدى مسؤولياتنا تجديد العقد الاجتماعي وتنقيته وتفعيله، Renewing the social contract، أي بكلام آخر مصالححة المواطن والدولة، وهذا يبدأ من فوق، من الأقوى، من الدولة التي عليها اثبات وظيفتها الحاضنة، الراقية، الحامية، بل الخادمة. اعطوا خدمات للمواطن وخذوا منه الضرائب والرسوم.»

أضاف: «من حق المواطن أن يعرف وجهة اتفاق المال العام، وليس مطلوباً من نقابة المحامين أن تكون مشرفاً على إعادة تكوين الحسابات المالية للدولة اللبنانية وقد بدأت بها وزارة المال، وليس مطلوباً من نقابة خبراء المحاسبة أن تكون مدققاً في هذه الحسابات، بل مطلوب منا نقابيين ومواطنين ومجتمعاً مدنياً، العمل والضغط لوقف منظومة الفساد والهدر وترشيد الحياة المالية في هذه الجمهورية.»

وسأل: «هل يعقل أن تعيش دولتنا من دون اثنين: رئيس للجمهورية يدير البلاد، وموازنة عامة تضبط الانفاق؟»

قال نقيب خبراء المحاسبة المجازين إيلي عبود بدوره: «في ظل التحديات الاقتصادية

وقعت نقابتا المحامين في بيروت وخبراء المحاسبة المجازين في لبنان بروتوكول تعاون بينهما في 6 تشرين الثاني 2015، في احتفال جرى في قاعة المحاضرات في بيت المحامي، في حضور وزير الاعمال رمزي جريج ممثلاً رئيس الحكومة تمام سالم، النائب زياد القادري ممثل الرئيس سعد الحريري، العقيد اسكندر تقلا ممثلاً قائد الجيش، المديرية العامة لوزارة العدل القاضي ميسم النويري، ممثلة المدير العام لوزارة المالية رئيس دائرة التنسيق الإداري منير بردويل، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، أعضاء مجلسي نقابتي المحامين وخبراء المحاسبة المجازين ومهتمين.

بعد كلمة تقديم من عضو مجلس نقابة المحامين سميح بشراوي، ألقى نقيب المحامين جورج جريج كلمة قال فيها:

«أرحب بكم في بيت المحامي، البيت الوطني المفتوح خدمة للجمهورية والانسان، ونقابة خبراء المحاسبة ليست ضيفاً بل تعرف المكان جيداً والعلاقة ثابتة على الدوام، يحدوها هم مشترك، وأمل مشترك، اما الهم فهو تحرير الوطن من كل الموروثات القاتلة وفي مقدمها الفساد. اما الأمل فتصميم على المهمة. وما بروتوكول التعاون سوى وجه من وجوه التعاون المؤسساتاتي خدمة للبلد وللمواطن.» أضاف: «إن ثقافة مشتركة تجمع نقابتنا اللتين تتنافسان



النقابة حول دليل الانظمة المتعلقة بعمل الاسواق المالية والمشاركة في لجنة المال والموازنة لمناقشة مقترحات مشروع القانون الرامي الى تعديل بعض بنود قانون الاجراءات الضريبية. تبين لنا ان بعض مشاريع القوانين يفترق الى رؤية واضحة أو تعتريه بعض الشوائب ولا تتماشى ومع متطلبات العصر، مع الاخذ بالاعتبار خصوصية ومصصلحة لبنان، توصلت

الى قناعة راسخة لجهة اهمية ضم جهود نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان لبعضها البعض، للعمل كجبهة موحدة حيث لكل من النقابتين صفة تكميلية للسلطات العامة ودور رائد في المجتمع كل من نطاق تخصصه وبهدف التعاون الفعلي للمساهمة في اقتراح ودراسة مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات والتعليمات الوزارية في مجالات المالية العامة والضرائب والتجارة والاقتصاد والاسواق المالية وغيرها. كل ذلك من اجل خلق دينامية جديدة في التشريع وشراكة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة والمهنة الحرة في لبنان من جهة أخرى لما فيه من مصلحة للقطاعين العام والخاص والمجتمع بصورة عامة».

وتابع: ”من هذه المنطلقات كان اقتراحي لسعادة نقيب المحامين في بيروت بإبرام بروتوكول تعاون بين النقابتين فتمنى النقيب الصديق الاستاذ جورج اقتراحي مشكوراً ودفع باتجاه وضعه قيد التنفيذ قبل انتهاء ولايته، ايماناً منه بأهمية العمل المشترك والتكامل بين النقابتين، فلا عجب من ذلك لأنه نقيب المهن الحرة وصاحب رؤية ثابتة وحركة دائمة ومتجددة. فنقابتي تبدي رأيها وملاحظاتنا معللة بأسباب موضوعية أخذة بالاعتبار تطور ومتطلبات بيئة الاعمال في لبنان والعالم والاسترشاد بالتشريعات المعتمدة في الدول المتقدمة عربية كانت ام اجنبية، وذلك ضمن الاطار التشريعي الذي يحافظ على المصلحة العامة، اي مصلحة الشعب اللبناني. ولكن

النقابتين الحاضرتين ووزارة العدل، من خلال الوحدة التابعة لها أي معهد الدروس القضائية. إذ بالإضافة إلى الخبرة العلمية الناتجة عنه لا يمكن نفي أهمية التواصل من ناحيته الانسانية - أي تواصل أفرادهما مهما كانت صفتهم أو أهليتهم - كونه (أي التعاون) يجري من خلال اللقاءات العلمية ويؤدي الى تسهيل العلاقات المهنية بكل ما يمكن ان تثيره من اشكالات عند غيابه».

وختمت: «إن وزارة العدل دائمة الاستعداد لتسهيل التعاون بين وحداتها والنقابات والهيئات المهنية، الوطنية والاجنبية، من أجل انشاء بيئة علمية تخدم المجتمع، وهو بأشد الحاجة إليها».

ثم أعلن بردويل عن: «دعم وزارة المالية لبروتوكول التعاون بين النقابتين ومباركتها وتشجيعها لهذه الخطوة لا سيما أن الوزارة ترى بأن الوقت قد حان ليكون في لبنان محامون ضريبيون كما في معظم بلدان العالم».

وقال: «لقد سبق أن وقعت وزارة المالية بروتوكول تعاون مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان للمساعدة في وضع التشريعات لأن مصلحة الخزينة لا تكمن فقط في تحصيل الضريبة وفي بعض الاحيان في إفلاس الشركات. إنما هذه المصلحة تكون بازدهار الشركات وتطورها».

ثم وقع جريج وعبود بروتوكول التعاون بين النقابتين.

دون ان يكون ذلك على حساب فئة من الشعب اكانت مهنية او غيرها وتحميلها أعباء وتبعات لا تندرج ضمن صلاحياتها ومسؤولياتها فهذا ليس عدلاً والعدل أساس الملك».

وختم: ”هدفنا واحد ومسؤوليتنا واحدة فلنعمل معا من أجل ممارسة مهنية ووطنية».

أما المدير العام لوزارة العدل القاضي ميسم النويري، فقالت: «يسر وزارة العدل مشاركة نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان الاحتفال بتوقيع بروتوكول التعاون بينهما والرامي إلى توحيد الجهود والمساهمة في تطوير التشريع في مختلف مجالاته لا سيما المجالات المالية العامة والأمور الضريبية والتجارية والشؤون الرقابية والاسواق المالية، لما لهذا التعاون البناء من وقع ايجابي في تبادل الخبرات والمهارات والتجارب في المواضيع المرتبطة باختصاص النقابتين. وأنه من الضروري ايجاد مثل هذا التعاون وتشجيعه بين النقابات كافة والهيئات المهنية لتطوير العلاقات على جميع الصعد توصلنا لخدمة مصلحة القطاعين العام والخاص وبالتالي المجتمع بصورة عامة».

أضافت: ”في هذا السياق أشير إلى اتفاق التعاون بين معهد الدروس القضائية ومعهد المحاماة تاريخ 1/10/2015، الذي نص على تنظيم أنشطة علمية وتدريبية سنوية بين المعهدين، وكذلك اعداد دراسات قانونية مشتركة بالإضافة إلى مشاركة الطرفين في المؤتمرات العلمية والتبادل الدوري لمنشوراتهما وأبحاثهما. فلم لا يمتد هذا التعاون بين الهيئات الثلاث المعنية حالياً أي



خلال التوقيع

توقيع بروتوكول تعاون بين نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان

الجهود المخلصة التي تبذل لانتخاب رئيس للجمهورية وتفعيل عمل المؤسسات الدستورية، لأن ذلك هو السبيل الوحيد للانطلاق نحو غد مشرق للبنان وشعبه على مختلف المستويات».

وألقى النقيب عبود كلمة قال فيها: "يأتي لناؤنا اليوم في غرفة بيروت وجبل لبنان ليعكس الإرادة القوية للفاعليات الاقتصادية والطاقت المهنية وتعاونها وضم جهودها إلى بعضها البعض مما يعزز قدرة اللبنانيين على تخطيط المحن والمصاعب التي يواجهونها وذلك من خلال تعميم تجربة القطاع الخاص والمهن الحرة وهي عصب الحياة الوطنية، إلى إدارة القطاع العام برؤية واضحة وخلق دينامية جديدة في عملية المشاركة لتطوير الأنظمة والقوانين"، معتبراً أن "هذا التعاون يهدف إلى المساهمة في اقتراح ودراسة مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات والتعليمات الوزارية في مجالات المالية العامة والضرائب والتجارة والاقتصاد والأسواق المالية وغيرها، كل ذلك من أجل خلق دينامية جديدة في التشريع وشراكة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة والمهن الحرة والهيئات الاقتصادية في لبنان من جهة أخرى لما فيه من مصلحة للقطاعات العام والخاص والمجتمع بصورة عامة"، مشدداً على ضرورة "البدء بتشكيل نواة وقوة ضغط اقتصادية ومهنية لتحقيق الحد

وقال: "خلال السنوات الماضية، وقعت الغرفة الكثير من اتفاقات التعاون، ويمكن ذكر بعضها، ولا سيما الأخيرة منها: الاتفاق مع الجامعة اللبنانية، الاتفاق مع هيئة إدارة قطاع النفط والغاز، الاتفاق مع نقابة اصحاب المطاعم في لبنان"، مؤكداً مضي الغرفة "في هذه السياسة، انطلاقاً من قناعتنا بالعمل الجماعي، لذلك فجسور التواصل والتعاون ستبقى مفتوحة إلى أقصى الحدود لأن اقتصادنا الوطني في حاجة إلى خيارات الجميع وطاقاتهم».

ولفت إلى أن "لبنان تأخر كثيراً عن ركب التطور، فهناك دول اقليمية سبقتنا بأشواط لجهة حداثة اقتصاداتها وتنافسيتها. وهنا يمكن القول ان الكثير من التشريعات اللبنانية المعمول بها على المستويين الاقتصادي والمالي باتت متخلفة جدا عن مواكبة متطلبات العصر».

وشدد على أن "المطلوب اليوم قبل الغد، إطلاق ورشة تشريعية تطال بالصميم تحديث القوانين اللبنانية، ولا سيما تلك المتعلقة بالشؤون المالي والاقتصادي، لأن هذا الأمر يشكل حجر الزاوية في تقوية قدرات اقتصادنا التنافسية وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام"، معتبراً ان "الاتفاق يأتي تحضيراً لهذه الورشة التي نتمنى اطلاقها قريباً، وكلنا أمل ان تثمر

تم في 22 آذار 2016 توقيع بروتوكول تعاون بين نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

وقع عن النقابة النقيب ايلي عبود وعن الغرفة نائب الرئيس محمد لمع ممثلاً رئيسها محمد شقير، في حضور مستشار وزير الاقتصاد والتجارة جورج خوري ممثلاً الوزير ألان حكيم، وحشد من الفاعليات الرسمية الاقتصادية والنقابية والعسكرية ورجال الاعمال.

ويهدف الاتفاق لتوحيد الطرفين في سبيل تحديث التشريع في المجالات المالية والضريبية والتنظيمية والإدارية والرقابية وبذل الجهود لتنظيم المؤتمرات الهادفة لتثقيف المكلف والعمل على حماية حقوقه في المجالات المذكورة.

بداية القى محمد لمع كلمة اعتبر فيها ان "توقيع هذا الاتفاق يأتي في سياق العمل المنسق والهادف الذي تقوم به الغرفة لتعزيز التعاون مع كل القطاعات المهنية والنقابية، بما يصب في تقوية قدرات اقتصادنا التنافسية، ورفع كفاءة مؤسساتنا وكادراتنا البشرية وتطوير آليات العمل المتعلقة بمختلف النشاط الاقتصادي خدمة للدولة والمجتمع الاعمال في أن».



الحضور

الأدنى من الاهداف الوطنية، لا سيما اقرار الموازنة العامة للعام 2016 ضمن رؤية إنمائية، ترشيد الانفاق والحد من هدر الاموال العامة، تفعيل عمل الهيئات الرقابية، تعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، تفعيل عمل دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي».

ودعا عبود الجميع إلى ”التسيق مع النقابة لمواجهة كل ما يسمى بمكاتب المحاسبة غير الشرعية المنتشرة في لبنان التي تتحل صفة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، ويستجرون بالطرق الإحتيالية الشركات والمؤسسات لتكليفهم بمهام تدقيق الحسابات والخدمات الأخرى ذات العلاقة».

ضمانة في لجم الفساد والهدر المستشري في كافة دوائر الدولة».

وختم: ”مبروك للجميع، وإننا نتطلع إلى مزيد من الازدهار في الاقتصاد مع اتحاد الغرف في لبنان ونقابة خبراء المحاسبة».

ثم وقع لمع وعبود بروتوكول التعاون، ومن ثم انتقل الجميع إلى نادي الأعمال في الغرفة حيث أقيم غداء في المناسبة.

الباب أمام المزيد من الاستثمارات خاصة وأن البروتوكول يتضمن توقيع اتحاد الغرف بما يمثله مما يبين رغبة أرباب العمل بالمزيد من الازدهار وبتعزيز الاستثمار في لبنان على الرغم من كل التحديات والمصاعب المحيطة بنا».

وتابع خوري: ”لقد أصبح التدقيق المالي من المعايير العالمية لما يؤمنه من الشفافية المالية ومن ردع للمخاطر. وعليه، نحن كوزارة للاقتصاد والتجارة ندعم هذا الاتفاق ونتمنى تعميمه على القطاع العام لما في ذلك من

وألقى جورج خوري كلمة الوزير حكيم رحب فيها بهذا التقارب بين غرفة بيروت وجبل لبنان ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان لما يشكله التدقيق المالي من ضرورة قصوى في عصرنا اليوم“.

وقال: ”في الواقع، تستند هذه الضرورة إلى ثلاثة أسباب هي: ضمان حقوق المستهلك، ضمان حقوق الدولة، ضمان الإدارة الرشيدة، وبالتالي، تتجلى أهمية هذا التعاون في فتح

مشاركة النقابة في ندوة الوساطة والتحكيم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان هيئة التمويل والاستشارات المتوسطة FCM

شاركت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان في أيلول 2015 في ندوة الوساطة والتحكيم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان والتي نظمتها هيئة التمويل والاستشارات المتوسطة في فندق مونرو في بيروت بهدف تفعيل الروابط الإقتصادية والمهنية بين منطقة جنوب فرنسا ولبنان عبر تنظيم عدد من الندوات حيث أن التحكيم أضحى، في العلاقات التجارية، عاملاً أساسياً لإرساء العقد التجاري على أسس قانونية واضحة وسريعة تتوافق مع موضوعه ومع عامل السرعة في حل النزاعات، مما يسهل ويدعم العلاقات التجارية سيما الدولية منها. شارك النقيب أيلي عبود في الحلقة الإفتتاحية للندوة كما شارك النقيب السابق الأستاذ فريد جبران والأستاذ حبيب حاتم في فعاليات الندوة ضمن حلقة تناولت موضوع الخبير والتحكيم.



كتاب مفتوح الى الزملاء خبراء المحاسبة المجازين والهيئات الاقتصادية وأصحاب المال والاعمال ومجلس القضاء الاعلى ووزارة المالية ووزارة العدل ووزارة الإقتصاد مؤتمر صحفي للنقيب عبود

أصحاب النفوذ سياسيةً كانت أو غير سياسية، وستستمر بمنع المعتمدين على المهنة والنقابة وأبنائها والمالية العامة والاقتصاد الوطني، من التمادي بأفعالهم غير القانونية والجرمية لأننا جميعاً تحت سقف القانون.

وستتابع النقابة عملية مقاضاة هؤلاء المعتمدين على المهنة من خلال التنسيق والتواصل مع مجلس القضاء الأعلى ومع كل من وزارة المالية ووزارة العدل ووزارة الإقتصاد والهيئات الاقتصادية، ومن له أذنان صاغيتان فليسمع.

ثم شكر عبود الصحافة معلناً ان هذا الملف سوف تتم متابعته واتخاذ الاجراءات ضمن الأصول القانونية وبالتنسيق مع رئيس مجلس القضاء الأعلى ايماناً منا بالقضاء العادل.

والاقتصاد الوطني والمالية العامة وأصحاب الشركات والمؤسسات وخبراء المحاسبة المجازين.

إضطرت النقابة، وهذا واجبها، إلى ملاحظة هؤلاء أمام القضاء الجزائي عملاً بالمادة 17 من قانون تنظيم المهنة معطوفةً على مادتين من قانون العقوبات وهما المادة 393 (المتعلقة بإنحلال الصفة المهنية) والمادة 655 المتعلقة بالإحتيال، إضافة الى ملاحقة بعض الزملاء المتورطين بهذه الأفعال الجرمية وإحالتهم الى المجلس التأديبي بالنقابة.

وفي هذا السياق يهم النقابة أن تعلم الجميع بأن الشكاوى المقدمة بحق منتحلي الصفة أصبحت تتوارد إلى النيابة العامة في جميع المناطق اللبنانية وهي لن تخضع إلى أية ضغوطات من

عقد نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، الأستاذ إليي عبود مؤتمراً صحافياً في مقر النقابة تناول فيه التعديلات التي تطل عمل خبير المحاسبة من منتحلي الصفة، يوم الاربعاء 16 آذار 2016.

توجه النقيب بكلمة جاء فيها:

لما كان القانون رقم 364/94 ينظم مهنة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان والذي عرّف خبير المحاسبة المجاز بأنه كل شخص طبيعي يزاول بإسمه أو لحساب شخص معنوي وعلى مسؤوليته مهنة تدقيق وتقييم الحسابات على اختلاف أنواعها وإبداء الرأي حول صحة البيانات المالية،

وحيث لا يحق لأحد أن يزاول مهنة خبير محاسبة مجاز ما لم يكن مسجلاً على جدول النقابة العام المحدث بموجب هذا القانون،

وبعدما استشرت التعديلات على مهنة خبراء المحاسبة التي تتضمن تدقيق الحسابات والبيانات المالية والخدمات ذات العلاقة من قبل مجموعة من منتحلي صفة خبير المحاسبة المجاز الذين يستجرون بالطرق الإحتيالية الشركات والمؤسسات لتكليفهم بمهام تدقيق الحسابات والخدمات الأخرى ذات العلاقة، في حين أنه ليس لديهم أي حق أو صفة لذلك، فيلحقون الضرر بالمجتمع اللبناني وبيئة الأعمال



وقوفاً للنشيد الوطني

زيارة إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى في لبنان



زيارة إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى في لبنان
زار نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان
الأستاذ ايلي عبود يرافقه عضو مجلس النقابة
الأستاذ نبيل شجاع رئيس مجلس القضاء
الأعلى القاضي جان فهد في 31 آذار 2016.
خلال الاجتماع، سلم النقيب عبود القاضي فهد
نسخة عن البيان الختامي وتوصيات منتدى
الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم والذي
جرى بالتعاون مع نقابة المحامين في بيروت
في شباط 2016 لما من أهمية لدور خبير
المحاسبة المجاز في مساعدة القضاء وإحقاق
الحق. وطرح النقيب أهمية عدم اعتماد ما
يسمى بالخبير المالي وحصرية تعيين الخبراء
من جدول خبراء المحاسبة المجازين في لبنان
وطلب من القاضي فهد فتح دورة قبول طلبات
إنتساب لخبراء المحاسبة المحلفين لدى
المحاكم.

فصل السلطات والصلاحيات، على أن يكون
برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية كل من رئيس
مجلس القضاء الأعلى ونقيب المحامين ونقيب
خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وممثل عن
مجلس النواب وممثل عن الهيئات الاقتصادية،
انطلاقاً من أهمية الرقابة المسبقة واللاحقة
في سياق مبدأ الشفافية في إعداد البيانات
المالية وفي تدقيق حسابات الدولة اللبنانية.

القاضي فهد عمل النقابة وتعاونها مع الهيئات
الرقابية ووزارة المالية ودور خبير المحاسبة
المحوري لإعطاء المصدقية للبيانات المالية
في القطاع الخاص الذي يمثل عصب الاقتصاد
اللبناني.

كما اطلع النقيب عبود القاضي فهد على
اقتراحه انشاء هيئة عليا رقابية مستقلة أو
مجلس أعلى للمحاسبة والمساءلة، ضمن مبدأ

كذلك اطلع النقيب رئيس مجلس القضاء الأعلى
على ما قامت به النقابة بوجه منتحلي صفة

امتحانات دبلوم معايير التقارير المالية الدولية

تهنئة

يهنئ النقيب وأعضاء مجلس النقابة الزملاء والمتدرجين الناجحين في
امتحانات جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في بريطانيا (ACCA)
وحصولهم على دبلوم إعداد التقارير والبيانات المالية الدولية (DipIFR) وهم:

الزميل حسام حمزة
الزميل شربل الياس ملوف
الزميلة سوزان بولاديان
المتدرج جميل نقولا نصار
المتدرجة كارين الحاج
المتدرجة ماري أبو صافي
المتدرج باتريك راشد
المتدرج انطوني ايلي الصدي
المتدرجة كريستين زوين

فالف مبروك لنجاحهم الذي هو ثمرة جهد وتمب تلاه إنجاز مهني مميز.

ان المتدرجين الحاصلين على دبلوم إعداد التقارير والبيانات المالية الدولية
(DipIFR) يتم اعفاءهم من امتحان التدرج في المعايير الدولية للتقارير المالية.
نتمنى النجاح للمتقدمين الى الامتحان في دورة حزيران ٢٠١٦.

دورة امتحانات التدرج في النقابة

نظمت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في
لبنان في 15، 16، 17 و18 كانون الأول 2015
الدورة الثانية للعام 2015 من الامتحانات
للمتدرجين المسجلين على جدول النقابة.

أشرفت على الامتحانات اللجنة المستقلة التي
تضم القاضي غسان الخوري رئيساً وأربعة
أعضاء منتدبين عن وزارة المالية والجامعة
اللبنانية ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في
لبنان.

تضمنت هذه الامتحانات أربع مواد خطية وهي:
التدقيق، المحاسبة الادارية، الضرائب والقانون
والمعايير الدولية للتقارير المالية.

التواصل النقابي مع الجامعات



في جامعة الروح القدس - الكسليك

ادارة الأعمال، فرع المحاسبة تلاها حوار مع التلاميذ والاساتذة.

هذا والتقى النقيب عبود وأمين سر هيئة التحقيق الخاصة الأستاذ عبد الحفيظ منصور مع أكاديمي وخريجي وتلاميذ جامعة الروح القدس - الكسليك في 3 آذار 2016 ضمن ندوة الحقائق المالية: العصر الجديد (Financial Realities: the New Era) والذي نظّمته كلية ادارة الاعمال في الجامعة والتي قدم فيها النقيب محاضرة تناولت الأسس والتحديات للتقارير المالية في القطاعين العام والخاص.

مع هيئة التطوير في الجامعة الاميركية في بيروت نوقشت خلاله مناهج مواد المحاسبة والتدقيق ومقارنتها مع منهج الامتحانات في النقابة على ان يتم التعاون بين الجهتين من خلال نشاطات مشتركة لاحقة.

وفي 24 شباط 2016، وبدعوة من نادي الاعمال في الجامعة اللبنانية الاميركية، قدّم عضو مجلس النقابة الأستاذ نبيل شجاع ومسؤولة الشؤون التقنية في النقابة الاستاذة هانية زيدان محاضرة بعنوان نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، مؤسسة نحو المستقبل حضرها بالاضافة الى الاساتذة والمسؤولين في الجامعة تلاميذ السنة النهائية في اختصاص

قامت النقابة بخطوات عديدة في مجال التواصل الجامعات في لبنان.

ويعد مشاركة النقيب ايلي عبود في العام 2015 في ندوة لقاء مع الخبراء meet the experts الذي نظّمته الجامعة العربية في بيروت والذي قدم فيه ورقة حول مهنة التدقيق في لبنان التحديات والاستنتاجات والذي شارك فيه كذلك امين سر هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان الأستاذ عبد الحفيظ منصور حيث ناقشا مختلف الامور المهنية مع تلاميذ مادة المحاسبة في الجامعة.

كم تم في كانون الثاني 2016 لقاء وفد من النقابة ضم النقيب عبود وأعضاء مجلس النقابة غسان القاضي وجورج الشرتوني ومسؤولة الشؤون التقنية الاستاذة هانية زيدان



في الجامعة اللبنانية الاميركية



خلال الجلسة

جمعية عمومية عادية لصندوق تقاعد نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

عقدت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان جمعية عمومية عادية لصندوق التقاعد يوم الثلاثاء في 22 آذار 2016 حضرها الزملاء الخبراء المنتسبين لصندوق التقاعد والمسددين لاشتراكاتهم السنوية في الصندوق للعام 2015 جرى خلالها مناقشة وإقرار البيانات المالية المدققة للصندوق لعامي 2014 و 2015 ومناقشة وإقرار موازنة الصندوق للعام 2016.

في بداية الجمعية العمومية تم عرض نتائج الدراسة الاكتوارية التي أجرتها النقابة والمنشورة على الصفحة الالكترونية وتناقش خلالها الزملاء حول الأساليب التي يمكن اتخاذها لتغذية موارد الصندوق مما يؤمن حياة كريمة للزملاء عند التقاعد.



خلال الجلسة

جمعية عمومية عادية في النقابة

عقدت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان جمعية عمومية عادية في مركز النقابة يوم الخميس في 17 آذار 2016 حضرها أعضاء النقابة المسددين لاشتراكاتهم السنوية للعام 2015. تم خلالها المصادقة على الموازنة للسنة المالية 2016 ومناقشة وتصديق البيانات المالية المدققة لعام 2014.

تشكيل هيئة الإشراف على الرقابة النوعية

وفقاً لمتطلبات النظام الداخلي للنقابة وبموجب قرار المجلس في المحضر رقم 796 بتاريخ 7 أيلول 2015. تم تشكيل أعضاء هيئة الإشراف على الرقابة النوعية من: الاستاذ عرفان اياس، الدكتور داوود صبح والاستاذ غراهام لوкас، وهم من المهنيين المشهود لهم بخبرتهم ومناقبيتهم واستقلاليتهم.

في الاجتماع الاول للهيئة تم وضع التصور وخطة العمل، وتم خلال الاجتماع اختيار الاستاذ عرفان اياس رئيساً للهيئة.

قامت الهيئة من خلال عدة لقاءات بصياغة النظام الداخلي لهيئة الإشراف على الرقابة النوعية (QCSC) وللجنة التقنية للرقابة النوعية (QCTC)، ووضعت نماذج ذات العلاقة بالمعلومات الواجب تقديمها من قبل مكاتب التدقيق دورياً. كما أعدت الهيئة بعض الإقتراحات العملية التي من شأنها المساعدة في تطبيق مشروع مراجعة النظر، وقدمتها الى مجلس النقابة الذي وافق في جلسته المنعقدة بتاريخ 15 آذار 2016 بموجب محضر رقم 814 على النظام الداخلي وعلى نماذج المعلومات الواجب تقديمها من قبل مكاتب التدقيق دورياً، وكذلك وافق على الاقتراحات المقدّمة بكامل بنودها باستثناء ما يتعلق بالنسبة المقترحة لتقسيم التكلفة المباشرة لمراجعة النظر بين المكتب والنقابة.

العشاء السنوي للنقابة

ضمن نشاطات النقابة الاجتماعية التي تؤكد التواصل والإلفة بين جميع الزملاء ما فيه من أهمية في ترسيخ التعاون المهني ومؤازرة الزملاء لبعضهم البعض في حياتهم الإجتماعية وبمناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة أقامت النقابة حفل عشاءها السنوي في ديوان شهريار - فندق الهيلتون سن الفيل.



الاستقبال



عضو مجلس النقابة نبيل شجاع مرحباً بالحضور



معايدة من النقيب عبود للزملاء